مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

استعادة العراق للمجال البحري:
قراءة في تحديات الواقع وفرص الاستثمار

الدكتور فراس عباس هاشم

جامعة البصرة – كلية القانون

حريا بنا القول إن الدول التي تمتلك إطلالة بحرية تتمتع بأهمية استراتيجية متقدمة، لما للبحار من أهمية محورية في حركة التجارة الدولية والممرات البحرية الحيوية، فهي لا تمنح الدولة منفذاً اقتصادياً فحسب، بل تتيح لها فرص الاستثمار للموارد الطبيعية المتعددة. ومن هنا تمثل عملية ايداع العراق لإحداثيات حدوده البحرية لدى الأمم المتحدة وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982منعطفاً جيوسياسيا مهما في المنطقة يعزز من مكانة العراق البحرية،

وفي الوقت ذاته يسعى هذا التحليل الى استكشاف الأبعاد الاستراتيجية التي ينطوي عليها النجاح الدبلوماسي العراقي، فضلاً عن بيان الاثار والتداعيات المحتملة المترتبة على إيداع العراق قوائم إحداثيات خط الأساس للبحر الإقليمي العراقي والمناطق البحرية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وما يمكن أن ينتجه من تغيرات جيوسياسية في طرق الملاحة البحرية.

أهمية تثبيت العراق لحدوده البحرية

مما لا شك فيه ان العراق يعد من الدول ذات الاطلالة البحرية على الخليج على الرغم من محدودية اطلالته إلا أنها تمنحه ميزة جيوسياسية مهمة لاسيما على مستوى الموانئ البحرية أو الثروات الطبيعية الموجودة في مجاله البحري.

لذلك يلاحظ أن الدبلوماسية العراقية انطلاقا من الموضوعية الواقعية التي أصبحت سمة ثابتة في بناء علاقاته الخارجية سعت عبر البوابة الأممية إلى استرداد حقوقه البحرية وتعزيزها على امتداد سواحله والعمل على تثبيت هذه الحقوق في المنطقة(انظر الخارطة رقم (1)) التي تمثل مجاله الحيوي وعمقه الاستراتيجي بما يتيح له النهوض بقطاع التنمية الاقتصادية من خلال اطلاق مشاريع استراتيجية جديدة كمشروع طريق التنمية العراقي وميناء الفاو الكبير التي تعبر عن تحولاً نوعيا في الرؤية الاستراتيجية العراقية وتسهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتعزيز مكانته في ممرات التجارة الدولية بما قد يمنح العراق تفوقا اقتصادياً في محيطة الجغرافي على حساب دول الجوار المباشر. سيما أن منطقة الخليج تعد حلقة وصل بحرية محورية للتجارة العالمية وللطاقة الدولية، ما يمنحها ثقلاً جيوسياسيا، وبالتالي جعلها مجالا للتنافس ومعادلة التفاعلات السياسية بين الدول الإقليمية والدولية.

إلى جانب ذلك اكدت وزارة الخارجية العراقية في بيان رسمي وبالإشارة إلى قيام جمهورية العراق بإيداع خريطة المجالات البحرية لدى الأمم المتحدة، أن قرار الحكومة العراقية ذا العدد (266) لسنة 2025 قد استند إلى عدد من القوانين والقرارات والتصريحات العراقية ذات الصلة بحقوق العراق واختصاصاته في المناطق البحرية، وذلك وفق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وقواعد القانون الدولي»(1). وأضافت أن « قرار تحديد المجالات البحرية العراقية جاء لجمع واستكمال الاجراءات القانونية السابقة ذات الصلة بالمجالات البحرية العراقية في وثيقة واحدة مدعومة بالإحداثيات الدقيقة، مع الأخذ بنظر الاعتبار التطور الحاصل في القانون الدولي للبحار، بما في ذلك توسيع اختصاصات الدولة الساحلية»، مشددة «على أن تحديد مجالاتها البحرية وفق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يُعد شأناً سيادياً، ولا يحق لأي دولة التدخل فيه، مع التأكيد على احترام جمهورية العراق لأحكام ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة»(2).

---

1. "إحداثيات عراقية للحدود البحرية تثير استياء الكويت"، موقع صحيفة القدس العربي، 2026/2/23، شوهد في 2026/2/23، في: https://www.alquds.co.uk

2. المصدر نفسه.

خارطة (1)
المجالات البحرية العراقية بعد التحديثات الجديدة

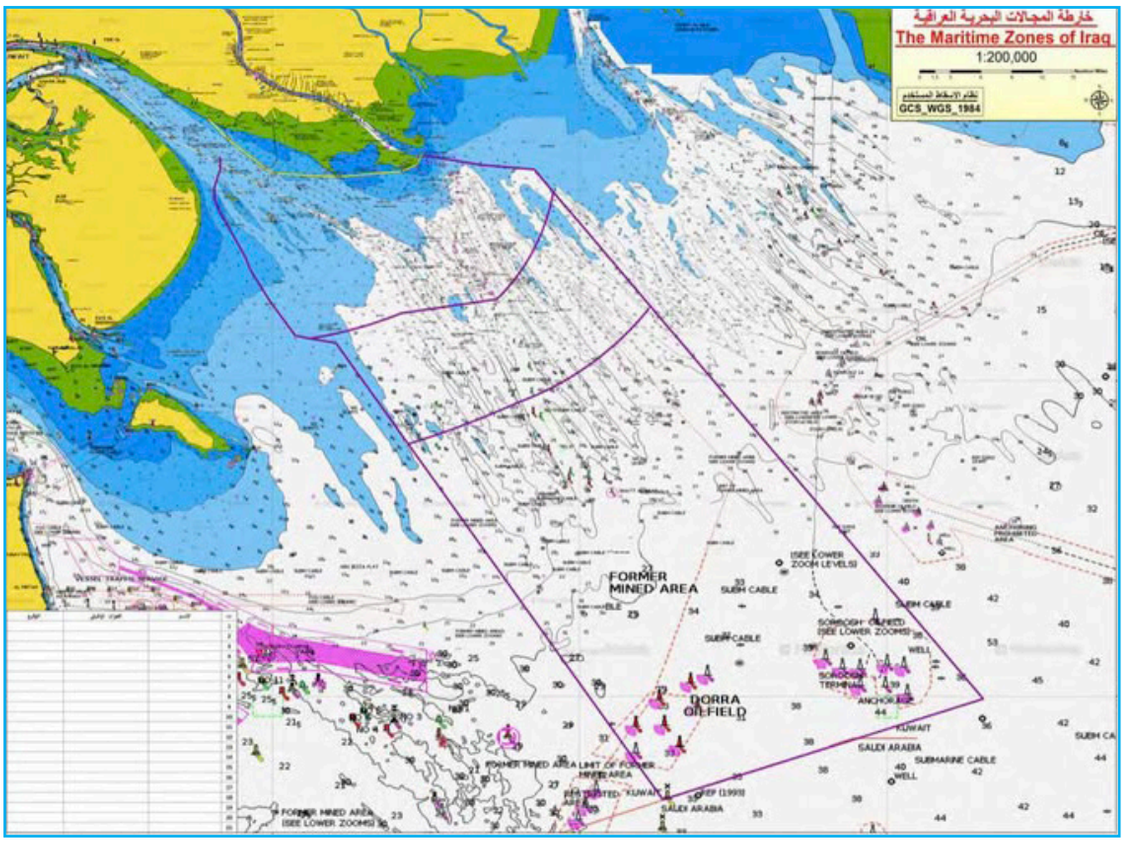

ومن هنا أن تثبيت العراق حدوده البحرية ومجاله السيادي على سواحله في منطقة الخليج يعتبر تكريسا لسيادته وعدم التفريط بمصالحة الاستراتيجية في ظل التحديات الخارجية والداخلية التي يواجهها، ما ينعش من حظوظ إعادة رسم خريطة التموضع الجيوسياسي في نطاق دفاعة عن سواحله البحرية ويضمن له استعادة حقوقه في الاستثمار في المناطق البحرية بما تحتويه من موارد طبيعية وطاقوية كما في حقل الدرة النفطي على سبيل المثال، فضلاً عن حماية مصالحه الحيوية ويشكل ايداعه لحقوقه البحرية لدى الأمم المتحدة فرصة استراتيجية مهمة ربما يمكن للعراق أن يبني عليها خطوات في ديناميكيات حركة التجارة البحرية، وخصوصاً مع ميناء الفاو الكبير بوصفه ركيزة لتحويل العراق إلى عقدة لوجستية ومركزا حيوياً للتجارة الدولية في المنطقة

العراق وتحديات التموضع الجغرافي

مما لا شك فيه من المتوقع أن تجد التحركات العراقية الأخيرة في رسم حدوده البحرية ممانعة إقليمية من دول الجوار عامة وعلى نحو الخصوص الكويت خوفا من أن يؤدي تعاظم الدور البحري العراقي إلى إعادة تشكيل موازين القوة الملاحية في شمال الخليج، أو التأثير في المصالح الاقتصادية والموانئ القائمة وخصوصا ميناه مبارك الكويتي. لا سيما ان الكويت سعت إلى انشاء جزر اصطناعية في المناطق البحرية المتاخمة لحدودها الجغرافية من أجل تعزيز حضورها البحري في ظل منظورها الاستراتيجي القائم على تعظيم الاستفادة من المجال البحري للتحكم بحركة العبور وطرق الملاحة البحرية.

وفي ذات السياق شهدت العلاقات العراقية الكويتية -تصاعد توترات دبلوماسية خلال السنوات الاخيرة، والتي احدثت شرخا كبيرا في العلاقات بين البلدين على خلفية ملف ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162(انظر الخارطة رقم (2))، ولا سيما ما يتعلق بالامتداد البحري الذي لم يُستكمل ترسيمه بين البلدين منذ صدور قرار مجلس الأمن 833 في العام 1993(3).

ومن هنا لا يمكن استبعاد معارضة الكويت او تسجيلها اعتراضاً على الخطوة العراقية الأخيرة وما حققته من نجاح دبلوماسي، إذ قد تنظر إليها وفقاً لحساباتها الاستراتيجية بوصفها تطوراً قد يفضي إلى معطيات جغرافية جديدة لا تتوائم بالكامل مع مصالحها البحري خصوصاً مع مساعي العراق إلى تطوير أداء موانئه البحرية لمواكبة التطورات الاقتصادية، وتعزيز بنيته التحتية لموانئه البحرية، مستفيداً من موقعه الجغرافي الذي يتمتع به ويعطيه ميزة تنافسية في طرق الملاحة والتجارة البحرية.

3. العراق يودع إحداثيات مجالاته البحرية لدى الأمم المتحدة، موقع اخبار العالم، 2026/2/22، شوهد في 2026/2/23، في: https://www.alaalem.com

خارطة (2)
معضلة الحدود العراقية الكويتية لما بعد نقطة 62

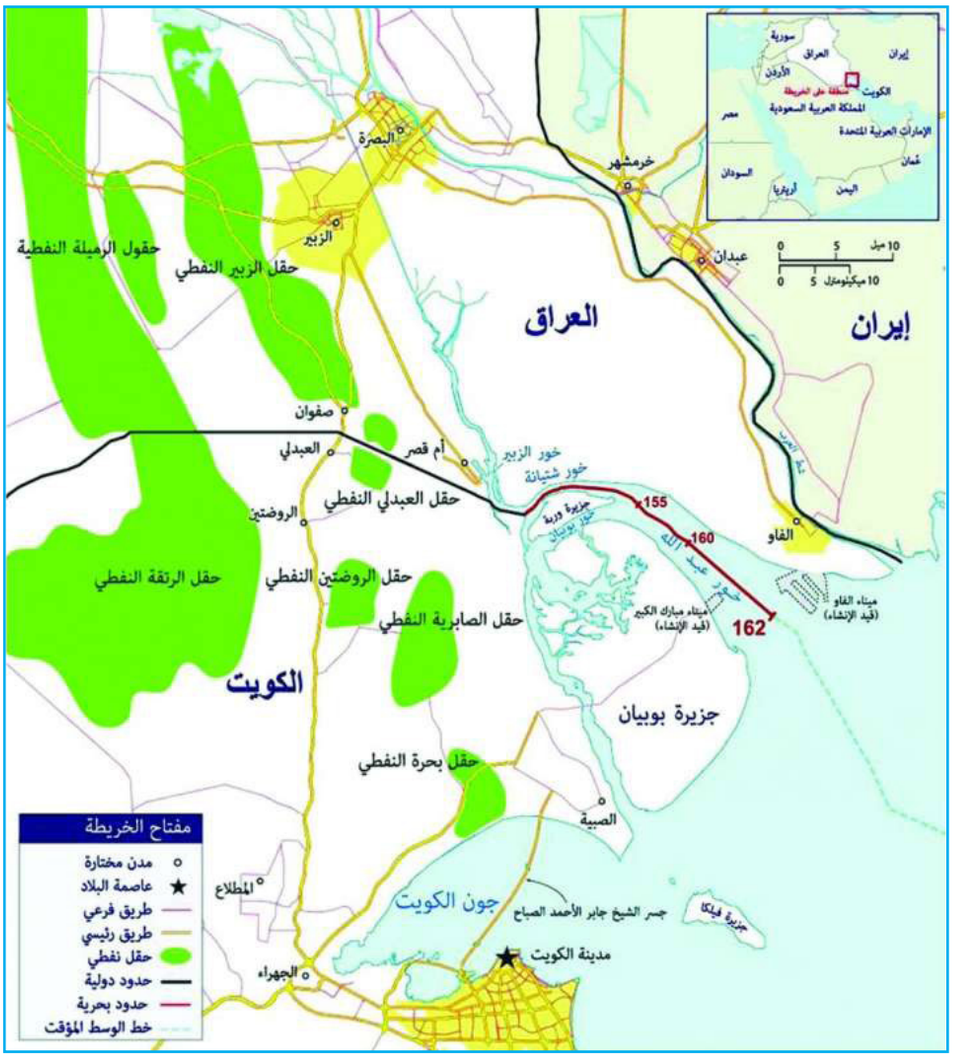

ما تجدر الإشارة إلى أن الكويت سابقاً كانت قد أودعت خرائطها البحرية لدى الأمم المتحدة عام 2014 بصورة منفردة، من دون إجراء مشاورات مسبقة مع العراق أو السعي إلى بلورة تسوية توافقية مقبولة من جميع الأطراف المعنية بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين. ومن جهة أخرى يلاحظ أن العديد من المواقف الإقليمية التي ابدتها بعض الدول العربية تجاه الاجراءات العراقية الاخيرة حول ابلاغ الأمم المتحدة بالتحديثات في الحدود البحرية، تعكس خشيتها من حدوث توترات إقليمية قد يتسع نطاقها الجغرافي بحيث تؤثر على الاستقرار

الأمني بالمنطقة، في ظل التطورات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن، وفي ظل ذلك يمكن للعراق تحسين الواقع المأزوم من خلال توظفيه لشبكة علاقاته الدولية والإقليمية في أطار دبلوماسي لأحداث تأثير في مواقف بعض دول المنطقة لصالحه، من خلال الاستناد إلى المعطيات الفنية التي تكون بمنزلة أدوات دبلوماسية تساعده على الاحتفاظ بحقوقه البحرية.

استنادا لما سبق يمكننا القول على المستوى السياسي في حال استمرار التوتر بين البلدين وعدم التوافق في الرؤى حول ترسيم الحدود، يمكن للكويت بحسب الخبراء والمختصين أن تقوم بتقديم خرائط مقابلة للخرائط العراقية، أو إعلان اعتراض رسمي على الإجراءات التي اتخذها العراق بشأن حدوده البحرية، فإن ذلك قد يفضي إلى نشوء أزمة بين البلدين. ويجعلهما في حاجة اللجوء إلى آليات التحكيم الدولي للنظر في النزاع القائم والفصل فيه وفقاً للقانون الدولي.

الخاتمة

وفي ضوء ما تقدم يتبين لنا أن قيام العراق بتحديد حدوده البحرية والمناطق المتاخمة، نقطة تحول في تحقيق نجاحات دبلوماسية، من أجل حماية سيادته وتحقيق مصالحة القومية في ظل ضيق الاطلالة البحرية للعراق على الخليج، وعليه توصلت الورقة إلى مجموعة من التوصيات والاستنتاجات وكالاتي:

أولاً: ضرورة تنويع العراق لمقارباته الدبلوماسية من أجل تعزيز قاعدته البحرية وتطويرها، وبما يحقق أهدافه المهمة في البحث عن مصادر متنوعة لدخلة القومي.

ثانياً: يمكن للعراق أن يوظف الواقع البحري الحالي كأداة لاستقطاب العديد من الشركاء الإقليميين والدوليين واستثمارها في إعادة انتاج علاقاته وتفعيل موقعه الاستراتيجي في المنطقة.

ثالثاً: استطاع العراق أن يقدم نفسه كحام لمصالحة البحرية والسيادية وقادر على مقاومة الضغوط الخارجية في الدفاع عن حقوقه، وفقاً لما تفرضه

مصالحة العليا، فضلاً عن أدارته للمسارات الدبلوماسية والقانونية لتثبيت سيادته البحرية.

رابعاً: على صانع القرار العراقي التعامل الجاد والموضوعي وعدم التسامح في تأكيد سيادته البحرية في ظل التحفظ والرفض الكويتي لترسيم حدوده البحرية وتثبيتها، بحيث يتجنب الانزلاق نحو مسار خاطئ لن ينجح في الحفاظ على مصالحة وفي استغلال الموارد الطبيعية في المياه الإقليمية وفق قواعد القانون الدولي العام.